

الخصيلة المرحلية لعمل الحكومة، تطبيقا لمقتضيات الفصل 101 من الدستور، وبسط آفاق العمل الحكومي للمرحلة المقبلة من هاته الولاية بحول الله تعالى وقوته، مؤكدا على ما ترسخه هذه المحطة المتميزة من تجارب مستمر للحكومة مع البرلمان في إطار اضطلاعهم بمهامه الرقابية ومن ربط للمسؤولية بالحاسبة.

وأود في هذا الصدد، أن أتوجه بشكري الجزيل إلى مجلسكم الموقرين لتعاونها من أجل أن تكون هذه المناسبة لحظة ديمقراطية بامتياز، وكذا الاهتمام الكبير الذي تولونه لتتبع وتقييم ومراقبة السياسات الحكومية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، إن أي تقييم موضوعي للخصيلة المرحلية للعمل الحكومي يقتضي منا استحضار السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي جاءت في إطاره هذه الحكومة، سواء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، ورافقها خلال هذه المرحلة من عملها وما بذلته من جهود ومكابدة استثنائية من أجل الحد من الآثار السلبية لهذا السياق المتقلب والصعب، وإرساء دينامية جديدة من التعاون والتضامن بين مكونات الأغلبية الحكومية للتقدم في تطبيق مقتضيات الدستور ولتنزيل استحقاقات البرنامج الحكومي واسترجاع الطمأنينة وتعزيز الآمال في تسريع مسار الإصلاح ببلادنا وترسيخ الاستقرار السياسي وتوطيد السلم الاجتماعي، مما ظهرت آثاره، والحمد لله، في ازدياد إشعاع المغرب على المستوى الدولي، مما يدعم الثقة في تفعيل الإصلاحات والقدرة على كسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

فعلى الصعيد السياسي، لا بد من التذكير بأن التجربة الحكومية الحالية جاءت في إطار سياق استثنائي وطنيا وإقليميا ودوليا، اتسم بانبعث حراك شعبي في بلدان المنطقة، عكس إرادة الشعوب في مناهضة الفساد والاستبداد، والمطالبة بالكرامة والحرية والعدالة، وبروزه كتحول مستقبلي عميق، تفاعلت معه الشعوب والدول بدرجات متفاوتة.

وبفضل الله تعالى تمكن المغرب في هذا السياق من اتخاذ مبادرة إرادية واستباقية، عنوانها "الإصلاح في إطار الاستقرار"، جسدها الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في 9 مارس 2011، واعتماد دستور جديد في يوليوز 2011، وإجراء انتخابات تشريعية في 25 نونبر من نفس السنة، منحت بلادنا بمساهمة مختلف مكونات المجتمع المغربي، تحت قيادة جلالة الملك، مسارا متجددا ما يزال مستمرا وواعدة بحول الله، في ظل التشبث القوي بالثوابت الوطنية الجامعة والمتمثلة في الدين الإسلامي السمح والوحدة الوطنية المتعددة الروافد والملكية الدستورية والاختيار الديمقراطي والقطع مع محاولات التحكم والإقصاء.

ونعتبر أن ربط المسؤولية بالحاسبة يقتضي التذكير بالأوضاع الصعبة التي تشكلت في إطارها هذه الحكومة - هذه ليست حكومة عادية والسلام - حيث عرفت البلاد حركة مستمرة للاحتجاج طيلة سنة 2011

محضر الجلسة رقم 960

التاريخ: الثلاثاء 10 رمضان 1435 هـ (8 يوليوز 2014 م)

الرئاسة: السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب، والدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة والعشرين ليلا.

جدول الأعمال: عرض السيد رئيس الحكومة للخصيلة المرحلية لعمل الحكومة أمام مجلسي البرلمان في إطار جلسة مشتركة.

السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد وزير الدولة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، وبمبادرة من رئيس الحكومة، يعقد البرلمان هذه الجلسة العمومية التي تخصص لعرض رئيس الحكومة للخصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وهي مناسبة نجدد من خلالها تأكيدنا على أهمية هذه المحطات التاريخية في عملنا النيابي التي فتح آفاقها الدستور الجديد للمملكة بهدف تقوية صلاحيات المؤسسة التشريعية، وتعزيز وتنويع سبل الحوار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حول مختلف مراحل الإنجاز وحول القضايا المجتمعية التي تهم عموم المواطنين والمواطنات.

نأمل من هذه اللحظة التاريخية أن تعكس الجدية والجدوى التي تتطلع إليها جميعا، وأن تكون حدثا مفيدا لبلدنا العزيز.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إنه لمن دواعي السرور أن أجدد اللقاء بكم، وذلك في إطار عرض

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الجهود الكبيرة المبذولة والبرامج المتعددة بقيت آثارها ضعيفة على مستوى تحسن أوضاع المواطنين والمواطنين وتيسير ولوجهم للخدمات العمومية الأساسية وضمان جودتها والمساهمة في تقليص مملوس ومستدام للفوارق الاجتماعية والمالية.

لقد كان النموذج الذي تقدمه بلادنا على محك الاختبار، بالنظر لهذه الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المحصلة اليوم، والحمد لله، هي بروز هذا النموذج أكثر تميزا وإشعاعا بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الذي اضطلع بدور مفصلي في صيانة هذا النموذج وقيادة مسلسل الإصلاحات وحماية الوحدة والاستقرار، ثم بالثقة المتجددة في المؤسسات المنتخبة وفي التجربة الحكومية المستندة على شرعية ديمقراطية، لا يناع في عاقل، وتعددية سياسية، وعلى رصيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والحقوقية والثقافية والاجتماعية التي عرفتها المملكة على مدار العقود الأخيرة، مما انعكس إيجابا على جاذبية بلادنا وفتح آفاق الارتقاء الاجتماعي، وفق معادلة تجعل الإدارة في خدمة الوطن والمواطن، والإشعاع اليوم الجميع يعترف به، وما منكم من أحد يخرج خارج المغرب إلا ويفتخر به، وتقولون هذا وتعترفون به.. يجب الافتخار في الخارج والاعتراف بالداخل.

ونعتبر اليوم أن أحد أهم إنجازات التجربة الحكومية هو المساهمة في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية واقتصادية حرجة إلى مرحلة جديدة، لا بد أن نعترف، معشر الإخوة الكرام، بفضل الله علينا، وأن شوارعنا الملتببة خلال سنة كاملة شك فيها الجميع في المستقبل، وبدأت تتراعى الأمور بطريقة سوداء، لكن ما إن عينت الحكومة حتى دخل ذلك بردا وسلاما على المغرب، وهدأت شوارعه وما تزال هادئة إلى اليوم.

ولذلك، فإننا نعتبر اليوم، وإن كان هذا لكافيا، وإنكم لمحسودون عليه، وإن دول كثيرة عندها ثروات كبيرة تتمنى لو كان عندها هذا الوضع الديمقراطي، وهذا الاستقرار الذي نتمتع به بفضل الله سبحانه وتعالى في هذا البلد.

ولهذا، فإننا نعتبر اليوم أن أحد أهم إنجازات التجربة الحكومية هو المساهمة - ونحن متواضعون- المساهمة مع الآخرين في إخراج بلادنا من مرحلة سياسية واقتصادية حرجة إلى مرحلة جديدة، جرى فيها تدعيم الثقة واستعادتها في المؤسسات وزيادة اهتمام المواطن بتدبير الشأن العام، ومع ذلك نحن لا نقول أن كل شيء مثالي (parfait)، لا، لا نقول ذلك، ولكننا نتقدم خطوات حثيثة وحقيقية إلى الأمام، وزيادة اهتمام المواطن بتدبير الشأن العام، كما تم فيها صيانة قدرة المغرب كنموذج حضاري متميز باستقراره وقوي بوحده أن يؤثر إيجابيا في محيطه.

إن عناصر النجاح والقوة التي مكنت بلادنا من تجاوز تحديات الربيع الديمقراطي، وازدادت قوة برصيد التجربة الحكومية، ساهمت كذلك في تجاوز ما سمي بـ "الخريف العربي"، والذي لم يكن أقل خطرا من الربيع

وبداية سنة 2012، أنتج عند البعض حالة من التوجس إزاء المستقبل وضعفا في الثقة في المؤسسات المنتخبة وتشكيكا من قبل البعض في قدرة التجربة الحكومية الجديدة على استعادة المبادرة والمساهمة في صيانة هبة الدولة وتدعيم الثقة في مسار الإصلاح في إطار الاستقرار، وهو ما يقع بفضل الله سبحانه وتعالى حتى بعد سنتين ونصف من هذا الحراك، خاصة في ظل تنامي حالات احتلال الملك العمومي، حتى لا ننسى ما كان في بلادنا، حيث كانت الإدارات يأتي إليها بعض الناس بدعوى أن عندهم بعض المطالب، ويحتلون ويجلسون فيها الأيام والأسابيع، ويستقبلون زعماءهم ويأكلون ويشربون وينامون فيها.. خاصة في ظل تنامي حالات احتلال الملك العمومي وتوسع حركة الإضرابات القطاعية في مجالات حيوية للخدمات العمومية، مثل المستشفيات والمدارس والمحاكم والجماعات المحلية وغيرها، مرة أخرى حتى لا ننسى، إذا كنتم لا تذكرون كيف كانت محاكمنا معطلة من 3 إلى 4 أيام في الأسبوع، كيف مر من الإضرابات في جماعاتنا المحلية 52 أسبوع، كيف كانت السنة الدراسية لا يدرس فيها إلا حوالي 100 يوم من 250 التي يجب أن يدرس فيها، وكيف كانت مستشفياتنا يفرغها بعض الأطباء ويخرجون للاحتجاج في الشارع.. مثل المستشفيات والمدارس والمحاكم والجماعات المحلية، وهي إضرابات أدت إلى تعطيل مرافق عمومية أساسية، بعد أن أصبحت تلك الإضرابات متكررة، وإلى تأخير مصالح المواطنين بشكل حاد، وإضعاف ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وبالإضافة إلى ذلك، زادت مخاطر الاستهداف المنهج لقيمتنا الوطنية الأولى وملف وحدتنا الترابية والوطنية، بعد الهزة التي عرفتها في أواخر سنة 2010 إثر أحداث أكديم إزيك الأليمة، والتي كانت نتيجة موضوعية لفشل في معالجة الاختلالات، والتي استغلها خصوم وحدتنا الترابية للمس بمصادقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي، والاستغلال العدائي والتوظيف المغرض لحقوق الإنسان لضرب السيادة الوطنية والتراية على الصحراء المغربية. هذا على الصعيد السياسي حتى نتذكر كيف كانت الأمور قبل مجيء هذه الحكومة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، عرفت الوضعية اختلالا كبيرا ومتزايدا للتوازنات الماكرو اقتصادية مع نهاية 2011، خاصة ارتفاع عجز الميزانية الذي بلغ أكثر من 6% من الناتج الداخلي الخام، وتفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات الذي بلغ 8% من الناتج الداخلي الخام. ويضاف إلى هذه الوضعية عدم قدرة النموذج التنموي المعتمد على مواصلة الصمود في مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الخارجية والارتفاع المستمر لأسعار البترول، وهو نموذج قائم على تعويض انحسار الطلب الخارجي وتناججه بتقوية الطلب الداخلي، إلا أن طول الأزمة والتأخر في إنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية، كل ذلك جعل الحكومة الجديدة تواجه مخاطر تحديات اقتصادية ومالية صعبة وجد صعبة.

في ضان إنجاز هذه الإصلاحات.

وسأكتفي في هذا الصدد بعرض بعض أو أبرز معالم هذه الحصيلة، دون الإغراق في تفاصيل إنجازات مختلف القطاعات الحكومية.

سيداتي وسادتي،

على مستوى ملف وحدتنا الوطنية، تميزت هذه المرحلة بتعزيز موقف المغرب من خلال مصادقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرارات نوه فيها بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية والرامية إلى تسوية النزاع حول الصحراء المغربية، كما واصلت العديد من القوى الفاعلة على المستوى الدولي والعديد من الدول التعبير عن دعمها للمبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي، وذلك بفضل الجهود والمساعي التي ما فتئ يبذلها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله. وقد تمثل ذلك في النجاح الكبير للزيارة الملكية للولايات المتحدة الأمريكية والنتائج المهمة التي حققتها هذه الزيارة على مستوى تعميق العلاقات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية بين البلدين، وتحقيق دعم أكبر للمقترح المغربي للحكم الذاتي والتنويه بمصداقيته وجدنيته.

والنتائج الإيجابية على هذا الصعيد تؤكد أن تجاوز مخططات خصوم الوحدة الترابية يتطلب مضاعفة الجهود وتكثيف المبادرات وتحمل الجميع لمسؤوليته في الدفاع عن الوحدة الوطنية والتراية، والعمل على تقوية الجبهة الداخلية، والتقدم في تنزيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالجهوية - معركتنا بيننا وبين خصومنا هي معركة التقدم والديمقراطية، ليست شيئاً آخر - وتطبيق النموذج الاقتصادي التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، وتكثيف التواصل والإشعاع وتقوية الحضور المغربي، سواء الحكومي أو البرلماني أو المدني في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية، واستئثار التراكبات الإيجابية التي تحققت هذه السنة.

ومن الواجب أيضاً التوقف عند المنعطف الذي تعرفه القضية الفلسطينية عامة والقدس الشريف خاصة، حيث تتعرض فلسطين لتهديدات متصاعدة بسبب سياسة التهويد والاستيطان المستمرة والمتزايدة والعدوان المتكرر ومن العدوان الحالي على قطاع غزة، في ظل اشتداد حالة الحصار الظالم والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومواصلة استهداف المقدسات الإسلامية والوطنية، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في دولة مستقلة، عاصمتها القدس الشريف، مما يتطلب مواصلة تعبئة الدعم للقضية الفلسطينية، واليقظة اللازمة لمواجهة كل الاعتداءات التي تستهدف الشعب الفلسطيني ومخططات التهويد ومسح الهوية العربية للقدس الشريف، ومواجهة كل محاولات التطبيع، والجميع يعلم أن المغاربة يعتبرون هذه القضية كقضية الوطنية، قضية مقدسة بالنسبة إليهم.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

العربي، والهزات التي عرفتها بعض البلدان، مما كان له بالغ الأثر الإيجابي على مصادقية مسلسل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرفع من جاذبية وإشعاع النموذج المغربي. ففي الوقت الذي كان فيه خصومنا ينتظرون أن تسقط التجربة المغربية، صمدت وثبتت وتجاوزت المطبات التي وضعت لها بخسائر محدودة، واستأنفت مسيرتها على بركة الله، وموفقة إن شاء الله.

وقد تأتى ذلك، والحمد لله، بفعل أمرين:

- الأول تمثل في سلسلة من القرارات والتدابير والإجراءات الصعبة والمسؤولة، سواء تعلق الأمر باستعادة مصادقية الحياة السياسية أو بتقوية تنافسية وفعالية النشاط الاقتصادي أو بتصحيح الاختلالات الاجتماعية، وهي مبادرات سنعرض لأهمها في هذه الحصيلة المحلية، إجراءات صعبة تطلبت شجاعة خاصة، وسنعرض لها؛

- أما الأمر الثاني، والذي لا يقل أهمية عن الأول، إن لم يكن يفوقه، فهو النجاح التدريجي في إرساء ثقافة سياسية جديدة رافضة للتحكم والإقصاء، وتقوم على التعاون بين المؤسسات عوض التنارع بينها، وإتنا لعنبر اليوم في بلادنا أننا إذا قطعنا مع منطق التحكم والإقصاء فإننا قد نجحنا في واحدة من أكبر الخطوات التاريخية التي مر منها المغرب، والعمل على تحمل المسؤولية في اتخاذ القرارات اللازمة عوض الارتبان أو الاستكانة إلى الانتظارية وللحسابات الضيقة والانتخابية. لم نتصرف في هذه الحكومة أبداً بمنطق ألا نتخذ القرار الذي نراه مناسباً تخوفاً من نتائج وعواقب سياسية أو انتخابية، لم نبال بذلك، ولن نبالي بذلك، كلما رأينا أن في مصلحة بلدنا أن نقوم بإجراء أو نتخذ قراراً سنفعله، حتى وإن كانت نتائجه سلبية علينا في الانتخابات، ولا نبالي، وكذا الوفاء بالالتزامات والعقود بديلاً عن التسويق والإرجاء واعتماد الحوار والمقاربات التشاركية وربط المسؤولية بالمحاسبة والحقوق بالواجبات، وهي سمات جديدة في منهجية تدبير الشأن العام، وفي العلاقة مع مختلف الفاعلين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومع الشركاء الوطنيين والدوليين.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

قبل عرض مكونات الحصيلة المحلية للعمل الحكومي، من المفيد تقديم الإطار الناظم لمجموع الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة، وهو ما يتجسد في دينامية إصلاحات تم إطلاقها، توطر هذه الإجراءات وتعزز استدامتها، مما يجعل بلادنا في خضم حركة إصلاحات هيكلية وأوراش تنموية ومبادرات إشعاعية، وأخص بالذكر هنا ما يتعلق بمنظومة العدالة والمالية العمومية والنظام المالي والمقاصة والتقاعد والجهوية والخدمات الصحية والتعليمية والسكن والإصلاحات المتعلقة بالإعلام والمجتمع المدني والمرأة وحقوق الإنسان، بما يجعل المغرب بمثابة ورش إصلاحي كبير، مؤطر بمقتضيات تنزيل الدستور، ويفرض على مختلف المكونات تحمل المسؤولية

إعداد القانون التنظيمي للجهة والقوانين المتعلقة باللوائح الانتخابية والتقطيع الترابي وترسيخ خيار الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، التي هي أساس مشروعية التمثيل الديمقراطي، وضمان حياد السلطات العمومية، والنهوض بمشاركة المواطنين والمواطنات بما يضمن انبثاق مجالس ديمقراطية وفعالة وذات مصداقية، ويقطع نهائيا مع كل ما من شأنه التشكيك في شفافية ونزاهة الانتخابات. وأريد أن أؤكد لكم أن كل هذا يقع تحت إشراف رئيس الحكومة وبتفويض منه في التدبير للسيد وزير الداخلية المحترم، والذي نشنتغل وإياه في انسجام تام.

وسعيا إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان ببلادنا، عملت الحكومة على.. وهذا شيء جديد في المغرب، وكان من المفروض أن يقف له البرلمان، لأن يصفق له فقط.

وسعيا إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان ببلادنا، عملت الحكومة.. ألم يكن هذا طلب البرلمانيين جميعا أن يكون رئيس الحكومة هو الذي يشرف على الانتخابات أو أن رئيس الحكومة لا يعجبكم؟! إياها هذي حاجة أخرى! لا، اللي كيعجبهم بصحتهم، واللي ما كيعجبهمش يصبروا.. لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وعرض مشاريع القوانين الخاصة بالموافقة على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي لحقوق المدينة والسياسية والخاصة بتقديم الشكايات، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، والخاص بتقديم البلاغات والشكايات، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، والخاص بزيارة أماكن الاعتقال.

كما تفاعلت بلادنا مع مختلف الآليات الدولية المعنية باحترام حقوق الإنسان ومحاربة كل أشكال التمييز، وأتاحت لها زيارة مناطق عدة في المغرب، ولاحظت في الميدان الإنجازات التي تحققت في المجالات المدرجة في نطاق عملها خصوصا، وفي مجال حقوق الإنسان عموما، ولم نعد نخشى لا من زيارة الزائرين والمتفقدين الذين يريدون أن يعرفوا الأمور كيف تقع في الساحة، ولم نعد نبالي بالشكايات، وأصبحنا في نفس الوقت نحمل كل مسؤول المسؤولية إذا تجاوز المبادئ والقوانين التي تنظم حقوق الإنسان في البلد، كذلك نحمل المسؤولية لكل أصحاب شكاية كاذبة، واليوم أعتقد أن شخصين يوجدان في وضعية الاعتقال لأنها تقدمت بشكاية كاذبة.

كما ضاعفت الحكومة من جهودها للنهوض بحرية الصحافة، سعيا إلى إرساء إعلام ديمقراطي وحر ومسؤول وتعددي. وقد تم بهذا الخصوص إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر، خالية من العقوبات السالبة للحرية، ومشروع إحداث مجلس وطني مستقل للصحافة، بالإضافة إلى سلسلة من المقتضيات التي تم توسيع ضمانات ممارسة الصحافة وتعزيز دور القضاء، ومراجعة منظومة الرجز والمتابعة في قضايا التشهير والقذف، وتحقيق الاعتراف القانوني لقطاع الصحافة الإلكترونية. كل هذا لم يكن.

وفي إطار إقرار سياسة عمومية مندمجة للاهتمام بقضايا المرأة، تم اعتماد

ونحن نقدم اليوم الحصيلة المرئية، علينا كذلك تقدير حجم الجهود التي بذلت لتدعيم دور البرلمان وإرساء مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وفي مساءته ومراقبته للعمل الحكومي، والتقدم الجماعي نحو تنزيل أحكام الدستور، ومن ذلك الحرص على تنظيم جلسة الأسئلة الشهرية وتجاوز الإكراهات والعراقيل، من أجل دعم العمل المشترك بين البرلمان والحكومة.

ومن جهة أخرى، ووعيا منها بالطبيعة الخاصة للولاية التشريعية الحالية وللإستحقاقات الدستورية المرتبطة بها، أعدت الحكومة لأول مرة مخططا تشريعيًا مندمجا ومتكاملا، هذا عمرو ما كان في المغرب.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تسريع وتيرة الإنتاج التشريعي، فمن أصل 16 قانونا تنظيميا مقرر في إطار المخطط التشريعي، تمت المصادقة على 6 مشاريع قوانين تنظيمية، وإعداد 4 مشاريع أخرى هي في طور المصادقة، كما قامت الحكومة باعتماد قانونين إطار و204 مشاريع قوانين عادية، منها 8 قوانين تقضي بتنفيذ أحكام الدستور، و99 مشروع قانون تهم مختلف السياسات القطاعية، إضافة إلى 97 تقضي بالموافقة على اتفاقيات دولية وثنائية، وقد وجدنا اتفاقيات دولية تنتظر منذ 20 سنة. الآن لم تبق ترد علينا في مجلس الحكومة إلا اتفاقيات 2013 و2014.

ووعيا منها بما يكمنه إصلاح منظومة العدالة من أهمية بالغة في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، التشريع ثم العدالة - العدل أساس الملك، كما لا يخفى عليكم - عملت الحكومة على إنجاز ميثاق لإصلاح منظومة العدالة يروم توطيد استقلال السلطة القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء، وإثراء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، وتحديث الإدارة القضائية، وتعزيز حكومتها، وكل كلمة من هاذو راه تحت منها برنامج وإمكانيات وميزانية.

وقد تم إنجاز هذا الميثاق، وهو كذلك لأول مرة في المغرب، بعد استكمال مسلسل تشاوري واسع، أشرفت عليه الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وتوج بإعلان الموافقة الملكية، وهي هيئة كانت مكونة من كافة ألوان الطيف، بإعلان الموافقة الملكية السامية على مضامينه في الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك يوم 30 يوليوز 2013 بمناسبة الذكرى 14 لعيد العرش المجيد، ويتضمن هذا الميثاق الأهداف الإستراتيجية الكبرى لإصلاح منظومة العدالة.

كما عملت الحكومة على بلورة تصور متكامل لتنزيل مشروع الجهوية وتدعيم مسلسل اللامركزية، انطلق من الإعلان المبكر عن البرنامج الزمني للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، يمكن هذي أول مرة الانتخابات يبدأ الاستعداد لها سنة قبل مجيئها، بما يمكن الفاعلين السياسيين من الاستعداد اللازم لهذا الاستحقاق الهام.

وفي نفس السياق، تحرص الحكومة على ترسيخ المقاربة التشاركية في

ممارسة الإضراب من خلال تكريس مبدأ "الأجر مقابل العمل"، وهذا هو العدل، ومحاربة التغيب غير المشروع عن العمل، وإنهاء احتلال الأملاك العمومية، كان من كان داخلها، وذلك للقطع مع التعثر المستمر، إن لم نقل التوقف المتكرر، بفعل تتالي الإضرابات غير المبررة وغير المؤطرة في مجموعة من المرافق العمومية الحيوية، وخاصة قطاعات الصحة والقضاء والتعليم والجماعات المحلية؛

- الحد من الجمع بين العمل في المدرسة العمومية (وهذا باقي ما وصلناش فيه للمطلب ديالنا، ولكن نقص ذاك الشيء) والقطاع الخاص، لأنه كان عندنا كثير من الأساتذة يأخذون وقتهم كاملا في القطاع الخاص ولا يعطون للقطاع العام إلا وقتا محدودا، هذا انتهى، الحمد لله، وبين العمل في القطاع العام والقطاع الخاص في قطاع الصحة، مع إخضاع الاستثناءات في هذا الإطار إلى شروط صارمة، وهذا ما سوف يفتح المجال للخريجين كي يبدؤوا حياتهم العملية والتعليمية في المؤسسات الخاصة.

وترسيخا لقيم الشفافية، وسعيا إلى إرساء الحكامة الجيدة، سعت الحكومة إلى الحد من الاحتكارات والاستثناءات، والعمل على تعويض التراخيص والامتيازات الجاري بها العمل في قطاعات النقل والمقاع مثلا بدفاتر تحملات - كإين بعض المسائل باقي ما وصلتش للمدى ديالها ولكن العمل عليها على قدم وساق، والتشاور حولها مع المعنيين بالأمر، خصوصا في قطاع النقل - بدفاتر تحملات تحدد الشروط الموضوعية للاستفادة منها في إطار المساواة وتكافؤ الفرص.

وفي مجال مكافحة الفساد والرشوة، انكبت الحكومة على إعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية ومحاربة الرشوة بتشاور مع مختلف الأطراف المعنية بالظاهرة، والتي من المتوقع تنزيلها واعتماد ميثاق وطني لمحاربة الرشوة في غضون السنة الجارية، بإذن الله.

كما اتخذت الحكومة إجراءات عملية للتفاعل مع التوصيات التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، بالمبادرة إلى تتبع تنفيذ هذه التوصيات - وأظن أن في وزارة العدل خلية مكلفة بهذا - والاستفادة من مختلف الملاحظات الواردة في تقارير المجلس، وتحريك مساطر المتابعة القضائية متى كانت طبيعة هذه الاختلالات تستوجب ذلك.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، وعلى المستوى الاقتصادي، كثفت الحكومة جهودها لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني من خلال الحرص على ضبط التوازنات الماكرواقتصادية - وأظن أن التاريخ سيعترف لأن بعض الناس لن يعترفوا بالجهود التي تبذلها هذه الحكومة في هذا المجال الحساس جدا - والشروع في تنزيل الإصلاحات الهيكلية الكبرى، ومباشرة الإصلاحات الضرورية على المستوى التشريعي والمؤسسي والإجرائي بهدف تحسين مناخ الأعمال.

وهذا الخصوص، نجحت بلادنا في توقيف المنحدر السلبي على

خطة لتنسيق جهود القطاعات الحكومية للنهوض بحقوق المرأة في عدة مجالات، تم أساسا تعميم ولوج الفتيات إلى جميع مستويات النظام التربوي، ومحاربة الأمية لدى النساء، وتحسين الولوج المنصف والمتساوي للخدمات الصحية، وتطوير البنيات التحتية الأساسية لتحسين ظروف عيش النساء والفتيات، إضافة إلى التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والولوج المتساوي لمناصب اتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي، ومحاربة العنف ضد النساء، والتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

وسعيا إلى النهوض بأدوار المجتمع المدني، سهرت الحكومة على تنظيم الحوار الوطني الأول حول "المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة"، الذي انطلق يوم 13 مارس 2013، واختتم يوم 15 ماي 2014، وعرف مشاركة أكثر من 10.000 فاعل وفاعلة جمعويين وخبير وطني ودولي، تمخض عنه مخرجات وتوصيات نوعية، توجهها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بأن تفضل بإقرار 13 مارس من كل سنة يوما وطنيا للمجتمع المدني.

وقد أسفر هذا الحوار عن مقترحات تم مشروع قانون تنظيمي حول المقتسمات التشريعية ومشروع قانون تنظيمي حول العرائض ومشروع قانون حول التشاور ومشروع مدونة شاملة حول الحياة الجمعوية وميثاقا وطنيا للديمقراطية التشاركية.

وسعيا منها إلى إعادة الاعتبار للمرفق العمومي ومعالجة الاختلالات المزمته، التي تتنافى مع مبادئ ومنطق الشفافية والتنافس الشريف، وبذل الجهد والحرص على العمل عوض الربح والزبونية، حرصت الحكومة على ضمان إعادة الاعتبار للمرفق العمومي واستمرار الخدمة العمومية وإرساء تكافؤ الفرص والشفافية في التعيينات في المناصب العليا والمباريات، وذلك من خلال:

- إصدار القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الدستور، بهدف ضمان تكافؤ الفرص والاستحقاق وترسيخ مبادئ الشفافية والمحاسبة. وقد بلغ عدد التعيينات في المناصب السامية إلى غاية شهر يونيو الماضي 404 منصبا ساميا، يفتح المنصب أمام أي شخص تتوفر فيه الشروط، وكندوز مباراة وتيستقبلوا الناس، وتعملوا معهم حوار، وتيعرضوا 3 على المجلس الحكومي، والمجلس الحكومي كيتداول ويختار واحد، 404 بعد التداول بشأنها في المجلس الحكومي، حوالي 13% منها خصصت للنساء؛

- إرساء مبدأ التوظيف عبر المباراة وإنهاء التوظيف المباشر في إطار الحرص على ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في الولوج للتوظيف العمومية، حيث تم إلى متم شهر يونيو الماضي تنظيم 1925 مباراة بالإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، همت أزيد من 54 ألف منصب، أرجو أن تكون هذه الأرقام تقدر حقيقة قدرها؛

- ضمان استمرارية الخدمات العمومية، مع احترام الحق الدستوري في

كما تواصلت السياسة الإردية للاستثمار العمومي، حيث المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام بمختلف مكوناته، ما يناهز 186 مليار درهم سنة 2014 و 165 مليار درهم سنة 2013، كان 180 ومن بعد وقفنا 15 مليار درهم باش نكونو في المستوى المطلوب من حيث العجز، و 188 سنة 2012 مقابل ما يناهز 167 مليار درهم سنة 2011 و 163 مليار درهم سنة 2010.

كما حرصت الحكومة على تطبيق الأفضلية الوطنية من أجل تمكين المقاولات الوطنية من الصفقات العمومية، وهذه كلمة قد تكون تبدو بسيطة، ولكنها كبيرة جدا إذا اعتبرنا أن هذه الأفضلية الوطنية ستسمح للمقاولات الوطنية إما أن تكون عندها الأولوية في الصفقة كاملة أو أن تشارك فيها بقدر مقدر، وبالتالي الاستفادة من الإمكانيات المالية الكبيرة المتاحة في إطار الاستثمار العمومي، وهذا كما انتظره المستثمرون.

وعلى صعيد آخر، أولت الحكومة عناية خاصة لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص، خاصة من خلال تعزيز الشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين، بالتوقيع في 9 مارس 2012 على مذكرة تفاهم بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب من أجل التأسيس لحوار وتشاور دائمين مع الفاعلين الاقتصاديين، وتطوير عمل اللجنة الوطنية المكلفة بتحسين مناخ الأعمال وتسريع وتيرة اشتغالها.

وهكذا تم إصدار المرسوم المتعلق بالضوابط العام للبناء، المحدد لشكل وشروط تسليم الرخص والوثائق بعد تعثر دام حوالي 20 سنة. وعقلوا وقرأوا في هاذ الوثيقة غتشوفوا اشحال من حاجة جينا ولقيناها كتسنى 20 عام، 10 سنين، 15 عام، هذه الحكومة جاءت لتصفية كل هذه الإشكاليات المزمنة. وسيمكن هذا المرسوم، الذي ينص على إحداث الشبكات الوحيد للتعجير على مستوى الجماعات التي تتعدى ساكنتها 50.000 نسمة، من تبسيط وتعزيز شفافية المساطر المتعلقة برخص البناء والسكن وكل ما يتعلق بالتعجير وتيسير الولوج إلى المعلومة ومتابعة مراحل الترخيص، وكذا ضبط الآجال المحددة لمختلف المراحل المتعلقة بالترخيص بالبناء والترخيص بالسكن.

وقد حظيت المقاولات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة برعاية خاصة من طرف الحكومة، حيث تمت معالجة إشكاليات مزمنة ومطالب قديمة، وذلك من خلال عدة إجراءات تجلت أساسا فيما يلي (حتى لا ننسى):

- تقليص نسبة الضريبة على الشركات ذات الأرباح أقل من 300 ألف درهم إلى 10%، وهذا ما سمح بأن عددا من الشركات أعلنت أنها ترحح لأول مرة، عدد كبير من الشركات بالآلاف؛

- معالجة إشكالية "المصدم" (le butoir)، هذا كان حلم ميؤوس منه، كانوا رجال الأعمال لا يأملون في يوم من الأيام أن يسترجعوا ما يفضل

مستوى المالية العمومية وعلى مستوى التوازنات الخارجية، حيث استطعنا في ظرف سنة واحدة أن نقلص عجز الميزانية والعجز الخارجي بما يقارب نقطتين من الناتج الداخلي الخام، ونقطتين تعني على الأقل 18 مليار درهم، على التوالي من 7,3% سنة 2012 إلى 5,5% في سنة 2013، ومن 9,7% سنة 2012 إلى 7,6% سنة 2013، وستواصل الحكومة سعيها للتحكم أكثر في عجز الميزانية خلال السنوات المقبلة، تماشيا مع مقتضيات الدستور الجديد، مما سيمكن، إن شاء الله، من الحد من تفاقم الدين وانخراطه في خط تنازلي لينخفض مستواه نسبة إلى الناتج الداخلي الخام إلى أقل من 60%، الآن احنا في 63,5%، وكيعتبروا 60% خطيرة، الآن كيعتبروا 65% نظرا للظروف الاقتصادية المرتبكة في العالم، ولكن احنا كنفولو خصنا نزيدو نزلو على هاذ الشيء، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، تميزت سنة 2013 بتسارع النمو الاقتصادي، حيث بلغ نسبة 4,4% مقابل 2,7% خلال سنة 2012. وبالرغم من الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة والسياسات الإقلمية غير المستقر، فقد سجل قطاع السياحة، وهو كما لا يخفى قطاع يعبر عن الثقة التي تكون عند الناس في العالم في البلد المعني، سجل قطاع السياحة مع نهاية سنة 2013 نموا بنسبة 8% في عدد السياح الوافدين مقارنة مع سنة 2010، وبلغت مداخيل السياحة بالعملة الصعبة ما يناهز 58 مليار درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 2% مقارنة مع سنة 2010، وفعلا هذي ماشي نسبة كبيرة بزاف، ولكن اللي كان كينتظر أن تكون نازلة، 2% تعتبر مهمة.

وفي إطار حرص الحكومة على تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولات، لأن احنا حكومة كنستعمو للمقاولات، وكنستعمو للنقابة، وكنستعمو للفئات الاجتماعية الهشة، وكنحاولو نستجيبو لكل واحد في حدود الإمكان.

ووعيا منها بضرورة إعطاء الأولوية للصناعة، قامت الحكومة بإطلاق "المخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020"، ويهدف هذا المخطط إلى إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020، وزيادة حصة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بـ 9 نقاط، وسوف يكون شيئا كبيرا جدا، إن شاء الله الرحمن الرحيم، لينتقل من 14 إلى 23% في أفق 2020. ومن أجل ذلك، ستعمل الحكومة على تعبئة 1000 هكتار من الوعاء العقاري العمومي لإحداث مناطق صناعية مخصصة للكراء، حتى تتلافى الإشكاليات التي كانت تعاني منها المناطق الصناعية وتبقى معرضة للمضاربة العقارية، كما ستقوم بإحداث صندوق عمومي لمواكبة التطوير الصناعي، بغلاف مالي قدره 20 مليار درهم، وسيشكل دعامة للمقاولات والقطاعات التي تنتج قيمة مضافة عالية (Plus-value) كبيرة أو تطور العرض التصديري أو تساعد على التصدير إلى الخارج أو توفر فرصا للشغل أكثر، فليبادر المستثمرون الجادون، أما منطق الربيع فإنه في طريقه إلى النهاية، إن شاء الله.

لاستفادة أكبر عدد من المقاولات الصغرى والمتوسطة وتقوية شفافية النظام وتقليل مدة إرجاع مصاريف التكوين؛

- إدخال تعديلات شاملة على نظام التكوين المستمر، من خلال إعداد مشروع قانون ينظم ويحدد مصادر ومصادر تمويله وقواعد حكامته. هذا كانوا الناس كيخلصوا 1,6% في الأجور وكتمشي للصندوق، ولكن هما ما كيقدموش يستافدوا منها باش يكونوا الناس دياهم، نظرا للتعقيد المسطري والتدخلات اللي كانت كتنقع، كل هذا حل الآن؛

- تفعيل المقتضيات المتعلقة بتقديم التسبيقات للمقاولات، هذي كذلك كان منصوص عليها في القانون. الآن المقاولات تنقدر تاخذ واحد النسبة ديال التسبيق ملي تاخذ الصفقات العمومية باش تبدأ الصفقة إلى ما كانوش عندها الإمكانيات إلى طلبتها لرفع القدرات التمويلية للمقاولات التي تعمل في مجال الصفقات العمومية؛

- وضع ميثاق يوظف مسطرة تحصيل الديون العمومية بواسطة الإشعار للغير الحائز (Les ATD²) وللذين لم يفهموا هذه الكلمة، كانت مصالح الضرائب في بعض الأحيان تتوجه مباشرة للحسابات البنكية وتأخذ منها ما تعتبره حقها. اليوم لم يعد هذا ممكنا، لم يعد هذا ممكنا، لا بد من إجراءات يقع فيها الإخبار وتأخذ في بعض الأحيان 70 يوما عاد يمكن، لأنه إلى وقع التماطل هذي حاجة أخرى، أما أموال المستثمرين فهي محفوظة في البنوك لا يمسه شيء، ولكن اللي عليه الضرائب خصوصاً يخلصها، ما يمكنش هاذ الدولة تكون كنعطي وما يبغي حتى واحد يعطيها حقها، راه ما يمكنش، لا بد الناس يخلصوا الضرائب دياهم، وخاص يولي المواطن المغربي كيشعر بالفخر والاعتزاز أنه كيخلص للدولة ديالو الضرائب ديالو اللي واجبة عليه كاملة، لأن بهاذ الضرائب غنقدو نقومو بالبنيات التحتية ونهضو بالتعليم ونهضو بالصحة ونهضو بكل الأمور اللي غنجعل منا دولة متقدمة كما نستحق، إن شاء الله الرحمن الرحيم، وسنكون إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وفي نفس السياق الداعم لأجواء الثقة، واستشرافا للآفاق المستقبلية الواعدة للاقتصاد الوطني، أقدمت الحكومة برسم قانون المالية 2014 على إنشاء المساهمة الإبرائية على الأصول والموجودات المنشأة بالخارج من طرف المواطنين المغاربة لتمكينهم من تسوية وضعيتهم إزاء قانون الصرف، والاستفادة من الإعفاء من أي متابعة ضريبية أو قضائية أو إدارية، ومنحهم حق التصرف في هذه الموجودات في إطار قانوني يتسم بالشفافية والمسؤولية. وكظن ككشي فهم هاذ الشيء، الناس اللي كانوا عندهم الفلوس في الخارج والممتلكات في الخارج الدولة عملت لهم يخلصوا واحد النسبة، مرة 5% مرة 10% ويدخلوا الأموال دياهم ويتصرفوا فيها بحرية، وكقول لهم كتنحمل المسؤولية في هذا الأمر أنه يمكن أن يتقوا فيما قالته الحكومة

لصالحهم عند الدولة من (La TVA¹)، ما كانوا كيحلموا به، هذه الحكومة مكتتهم منه، لأنه حق فقط، المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة والمتراكم منذ سنوات، وهو ما سيكلف الميزانية هذه السنة فقط 1,5 مليار درهم، لأننا نعتبر أن هذه الأموال التي ستضخ في ميزانيات الشركات، خصوصا المقاولات الصغيرة والمتوسطة سوف تسمح بتحرك عجلة الاقتصاد والتشغيل بشكل جيد، ولأن هذا حق، انتهى الكلام؛

- إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بخصم الضريبة على القيمة المضافة. كانوا قبل الشركات كيخلصوا الضريبة هاذ الشهر ويسترجعوا ذاك الشيء اللي خلصوا هيا في الشهر الجاي. دابا ولاو كيخلصوا ذاك الشيء اللي خلصوا هاذ الشهر وكيسترجعوا ذاك الشيء اللي لصالحهم هاذ الشهر، وهاذ القضية هذي كلفتنا لحد الآن مليار و100 مليون درهم في هاذ 4 أشهر اللي فاتت؛

- تسريع وتيرة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة: إرجاع 5 مليار و200 مليون درهم سنة 2012، ونفس المبلغ سنة 2013، مقابل 3 مليار و800 مليون درهم سنة 2011، كل هذا لصالح المقاولات؛

- تسريع أداء المتأخرات المتراكمة منذ سنوات على الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بمبلغ 2,1 مليار درهم، هذي تلقاها المقاولات، هذي كانوا كيتسألواها المقاولات لأنهم شاركوا في برامج ديال البناء للتعليم في إطار البرنامج الاستعجالي، ولكن ما عملتش الشروط اللازمة، وابقى ذاك الشيء معلق، وكان ممكن أن يبقى معلقا سنوات أخرى، جينا قلنا هذا ماشي حق، الناس ابناو واليوم هم مهددون بالإفلاس، اعطيهم الحقوق دياهم، والسادة المسؤولين على وزارة المالية مشكورين تجاوزوا بطريقة إيجابية وخلصوا الناس. هاذ 2.1 مليار درهم الآن الناس اخذواها وتمتعوا بها وكندور في الاقتصاد الوطني؛

- تسريع أداء المتأخرات المتراكمة على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتخصيص مبلغ 2 مليار درهم في إطار العقد البرنامج، لأنه واحد العدد ديال الشركات كانت كتعامل مع هاذ المكتب وكانت محددة بالإفلاس من المقاولات الصغرى والمتوسطة، اعطيناه 2 مليار درهم وقلنا لو يؤدي بها لهاذ المقاولات، وراه هو كيأدي واحنا كندفعو له تدريجيا؛

- إعفاء الملمزمين بالضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والمدنيين للدولة من فوائد التأخير والغرامات، كلهم تعرفون هذا، أنه عملنا الناس اللي كانوا كتسألهم الضرائب إلى جاو أدواها اعفيناهم من الغرامات واعفيناهم من المتأخرات، وهذا سمح للدولة باش تدخل 6 مليار درهم؛

- معالجة الإشكالية الزمنية للعقود الخاصة للتكوين، هذا كذلك لقيناها جامد، لا يمكن التفاهم حوله، من خلال تبسيط وتوضيح المساطر

² Avis à Tiers Détenteur

¹ Taxe sur la Valeur Ajoutée

هو المهم عندنا. 45 مليار ديارل الدرهم غادي يخلص فيها المواطن 17 مليار درهم، والباقي كله غتخلصو الدولة، في إطار تدخل والتزام قوي للدولة والمكتب، بالإضافة إلى المشتركين ضمن مجهود جماعي متوازن يؤدي في نفس الوقت إلى استعادة العافية المالية للمكتب دون المساس بتسعيرة الشطر الاجتماعي. لا قدر الله، إلى ما بقاوش المغاربة عندهم الماء، ذلك الساعة ما غاديش يقبلوا منك أنك تقول لهم أنا وفرت عليك 5 دراهم ولا 7 دراهم، وبالمناسبة 4,1 مليون ديارل الأسر، بمعنى ديارل المشتركين، ما غيخلصوا ولا درهم زايد، و1,1 مليون النص ديارلهم غيخلصوا 60 سنتيم زيادة في الشهر، وطرف غادي يخلص 7 دراهم في 5 دراهم في 5 دراهم في 5 دراهم على مدى 4 سنوات، والآخريين غادي يخلصوا اشوية أكثر، الشطر الثالث غادي يخلص 25 درهم في 10 دراهم في 10 دراهم في 10 دراهم، كين الشطر الخامس غيخلص شوية أكثر، ماشي مشكل. الحمد لله، اللي مسك عليه الله سبحانه وتعالى.. وشحال بعدا غيخلص هذا اللي لابس عليه؟ غيخلص العام الأول 150 درهم زيادة والعامات الثلاثة 90 درهم، 90 درهم، 90 درهم. دخلت عليكم بالله، إلى ما قولوا لي واش هاذ الشي غادي يوصل..! حافظ أنا هاذ الشي غير اطمئنا، راسي هاذ الشي باش عامر، غير بالأرقام. اعلاش هاذ الشي ما داخلش في الحصيلة ولا؟

كما قامت الحكومة بإصلاح شمولي للمالية العمومية، حيث شرعت الحكومة، في إطار مقارنة تشاركية وتدرجية، في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات المنظمة في 2013، والتي سطرت معالم إصلاح شامل وتدرجي للمنظومة الضريبية، بهدف توسيع الوعاء الضريبي وعقلنة الإعفاءات الجبائية وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وتوطيد آليات الشراكة والصالح ما بين المواطن والإدارة الجبائية.

إضافة إلى ذلك، سرعت الحكومة ورش إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية المفتوح منذ سنوات - وأطن أنكم قد صوتتم عليه اليوم في البرلمان، فهيننا لكم - إذ تمكنت من بلورة مشروع القانون التنظيمي وعرضه على البرلمان، لجعل التدبير المالي مبنيا على النتائج وتحسين شفافية المالية العمومية وتقوية دور البرلمان في المراقبة.

ومن جهة أخرى، تم إصدار المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، الذي يمثل إصلاحا كبيرا لنظام الصفقات العمومية من خلال اعتماد إطار موحد، وأنا بالمناسبة ملي جيت للبرلمان وأنا كنسمع هاذ الكلمات (de vœu pioux)، كيجبو لهنايا وكبنقاو تقولوها ونعاودوها، ولا أحد يقترب، من يعلق الجرس؟ الآن جاءت الحكومة التي تعلق الجرس، والباقي على الله.. إصلاحا كبيرا لنظام الصفقات العمومية من خلال اعتماد إطار موحد لصفقات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، وتحسين المنافسة والمساواة بين المتنافسين، وتحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين وآليات تقديم الطعون والشكايات ومحاربة الغش والرشوة وتضارب المصالح.

كما تم وضع مشروع قانون يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام

وأن يجلبوا هذه الأموال والوقت اللي يأديو عليها 5 أو 10% على حسب ما يقتضيه القانون، فإنهم مطمئنون أنه لا أحد سيطلع لا على ما أدخلوه ولا أحد سيتابعهم في أي شيء، لا قانوني ولا إداري ولا مالي، باش تكون الأمور واضحة.

ومن جهة أخرى، أقدمت الحكومة على مباشرة مجموعة من الإصلاحات الكبرى تعالج إشكاليات.. طبعا هاذ الشي كله كان خصو اللي يتشجع ويتوكل على الله ويديرو، واحنا توكلنا على الله، والحمد لله أن النتائج إيجابية.

وبهذا الخصوص، شرعت الحكومة في الإصلاح الفعلي لنظام المقاصة بهدف ترشيد الدعم في أفق توجيهه إلى الفئة المحتاجة والمستهدفة، وهذي احنا كنعترفو باقي ما درناهاش بالشكل المطلوب، نكونو واضحين وصرحاء، ولكن الحمد لله النية معقودة والعزم وعقود، والإدارة تشتغل في هذا الاتجاه. وبهذا الخصوص، شرعت الحكومة في الإصلاح الفعلي لنظام المقاصة بهدف ترشيد الدعم في أفق توجيهه إلى الفئة المحتاجة والمستهدفة، حيث تم في مرحلة أولية اعتماد نظام المقايضة الجزئية بالنسبة لأسعار البنزين والغازوال والفيول الصناعي، مع تحديد سقف للدعم المقدم لهذه المواد حسب الاعتمادات المرصودة في قانون المالية، قبل أن يتقرر، في مرحلة ثانية، رفع الدعم الموجه للبنزين والفيول الصناعي ومراجعة الدعم الموجه للغازوال.

وقد مكنت هذه الإجراءات من تخفيض نفقات المقاصة من أكثر من 6% من الناتج الداخلي الخام، كانت نفقات المقاصة كتمثل 6% من الناتج الداخلي الخام، يعني 6,9 مليار درهم، 54 مليار درهم، في 2012 خسرتنا 57 مليار درهم على المقاصة، إلى أقل من 4% سنة 2014، وهي 35 مليار درهم هاذ السنة، كلها هذه أموال تستفيد منها الميزانية المغربية، إما لإعادة إنفاقها على الاستثمار أو لتمويل القطاعات الأخرى أو تنقص في الديون التي تتراكم على المغرب.

كما أن المداخل المتتية عن الإصلاح سيتم توجيهها لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز شبكة الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن وكذا دعم بعض الفئات المعوزة المستهدفة. طبعا ماشي ساهل مجال هاذ الإجراء، ولكن، الحمد لله، وخليوني نشكر الشعب المغربي اللي تقبل هاذ الإجراءات بصدر رحب واخا أدى الثمن ديالها.

وبالنظر للوضعية المالية المتدهورة منذ سنوات للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، لما كان، مع الأسف الشديد، موضوعا للمزايدات فيما سبق، فقد أعدت الحكومة خطة إنقاذ، أخذت منا أكثر من سنة من التحضير، ضمن عقد برنامج بغلاف مالي يبلغ 45 مليار درهم، ماشي باش نزيدو على المغاربة، باش ملي المغربي يشعل الضوء يشعل له، وملي يحل الروبيني الماء يلقاه، يكون في المدينة ولا يكون في البادية، هذا

درهم، هذا راه مجهود جبار في 3 سنوات للوفاء بما التزمت به الحكومة السابقة؛

- الرفع بنسبة 10% من الحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الخاص، سواء الصناعي أو الفلاحي أو التجاري؛

- الرفع من الأجر الأدنى في الوظيفة العمومية إلى 3000 درهم. الحمد لله ما ابقى الآن حتى شي موظف اللي غادي يتوصل بشي أجرة أقل من 3000 درهم ابتداء من شهر يوليوز 2014؛

- الرفع من الحد الأدنى للمعاشات التي تصرف لمتقاعدي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والمياومين، ليلبغ 1000 درهم شهريا. وقد استفاد من هذا الإجراء أزيد من 10.500 متقاعد، ما ابقاش 70 درهم و140 درهم و300 درهم و450 درهم، القليل كيقبض 1000 درهم. باقي عندنا مشكل واحد، وهو النساء اللي الأزواج ديالهم ماتوا وكياخذوا جزء من.. وهذا صحيح مشكل، مازال حتى هو، إن شاء الله الرحمن الرحيم، سنعمل على معالجته في المستقبل، لأنه القانون ديال التقاعد كان كيقضي أن ذاك اللي مات النصف ديال الأجرة ديالو ما كيقبض يتوصل بها ذوو الحقوق، وأنا أعترف أن هاذ 1000 درهم مع ذلك قليلة، ولو وجدنا سبيلا إلى أن نزيد فيها سنعمل، إن شاء الله الرحمن الرحيم. هذي هي النفسية ديال هاذ الحكومة، ماشي نزيد لكششي، اعلاش غنزيد لكششي؟ بعدا نبدأو بهاذوك اللي تحت، آ عباد الله؛

- تخفيض أسعار 320 دواء سنة 2012 بمعدل تخفيض قدره 50%، وأزيد من 1250 دواء إضافيا سنة 2014، تراوحت نسبة تخفيض عدد منها ما بين 20 و80%. بالله عليكم، أجيوني جميعا، معشر الإخوة البرلمانيين، أليس هذا إجراء في العمق، حتى ولو كان مردوده قليلا بالنسبة للمواطنين؟ هو مردوده كبير. هنالك بعض الأدوية كان ثمنها 4000 درهم، وكلفتها 200 درهم، الآن نقصت إلى حد قليل جدا، هذا كله سيستفيد منه المواطن المغربي، ومثل هذه الإجراءات اضطرت إلى أن يصبح للسيد وزير الصحة غير الموجود معنا - والذي نحييه بالمناسبة - حارس خاص مع الأسف يتبعه لكي يحميه من اعتداءات الذين يرون أن هذه الإجراءات غير صالحة، ولكن لا بأس، هاذ الحكومة إلى اقتضى الأمر تضحي في سبيل البلاد وفي سبيل المستضعفين وفي سبيل التوازنات الاقتصادية ديالها باش ترفع راسها بين الأمم، لا بأس، نعم، لا بأس، لسمع السامعون.. ماشي بوحدو طبعاً، بالتعاون مع كافة الخيرين، والحمد لله موجودين في كل مكان وفي كافة الهيئات، ولكن هو اللي تحمل المسؤولية الأولى، وهنينا له، والله يكثر من امثالو؛

- الرفع من عدد المستفيدين من برنامج "تيسير" ليصل اليوم إلى 757 ألف تلميذ برسم 2012-2013، بكلفة 620 مليون درهم، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المستفيدين برسم الموسم الدراسي 2013-2014 ما مجموعه 825 ألف تلميذ، وسوف نعمل، إن شاء الله الرحمن الرحيم، على الزيادة في

والخاص، ما ابقاش دابا غير الدولة اللي كندير للدولة، يمكن أن يشترك القطاع العام والخاص في تقديم خدمة عمومية للاستفادة من قدرات القطاع الخاص والمستثمرين بهدف توفير خدمات عمومية وبنيات تحتية اقتصادية واجتماعية ذات جودة وبأقل تكلفة. طبعاً هاذ الشي ما كنباش النتأج ديالو فوراً، هاذ الشي كياخذ الوقت على ما كينزل وعلى ما يكون عندو الآثار العملية، ولكن هاذ الحكومة كلشي كيتكلم عليها على أنها خاصها الاختلالات ديال 60 سنة من الاستقلال لليوم، خصها تعالجها في عام واحد، وا ما يمكنش، واخا يكون...

كما عملت الحكومة من جهة أخرى على إصلاح مندمج للقطاع المالي من خلال تسريع وتيرة تنزيل إصلاحات نوعية تمم القطاع المالي بكل مكوناته، وتساهم في تعزيز تنافسيته وإشعاع القطب المالي للدار البيضاء بما يمكن من تأهيل القطاع المالي على المستويين القانوني والمؤسسي، بهدف تطوير أدائه ومساهمته في التنمية الاقتصادية وتدعيم استقراره وإشعاعه على المستوى القاري.

وبهذا الخصوص، واصلت الحكومة مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للقطاع المالي، بهدف تحسين القطاع المالي في مواجهة الأزمات والمخاطر والتقلبات وتعميق دوره في تمويل الاقتصاد. كما تم إقرار مشروع القانون البنكي، هذا بعد انتظار طويل انتظره المغاربة 30 سنة، الله يرحم مولاي علي الكتاني، إلى كتذكروا، تم إقرار مشروع القانون البنكي ليشمل البنوك التشاركية، مما يستجيب لانتظارات المواطنين فيما يتعلق بتوسيع فرص التمويل وفتح للأبنك الرفع من مستوى تعبئة الادخار، ويمكن الاقتصاد الوطني من جذب استثمارات خارجية جديدة. والحمد لله، اللي درنا هاذ الشي لأنه اليوم ولي هاذ الشي معمم في الدول، سواء كانت إسلامية أو لم تكن إسلامية، وكاد أن لا يكون لنا نصيب.

معشر السيدات والسادة،

إذا كان تعزيز أسس نمو اقتصادي قوي ومستدام من أهداف البرنامج الحكومي، فلقد شكل مراعاة القدرة الشرائية للمواطنين وضمان استفادتهم من الخدمات والتغطية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل إحدى أولويات هذا البرنامج. وبهذا الصدد، عملت الحكومة على الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال تطوير الإجراءات التالية:

- مواصلة دعم بعض المواد الأساسية عبر صندوق المقاصة، وذلك بالتكفل بغلاف مالي يناهز 130 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014؛

- رصد أكثر من 50 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014 لتنفيذ الالتزامات العامة والقطاعية المتعلقة باتفاق 26 أبريل 2011. هذا باش الإخوان ينتبهوا له ميزان، 50 مليار ديال الدرهم. الاتفاق ديال 26 أبريل 2011 بين الحكومة والنقابات رصدت له هذه الحكومة للوفاء به كاملاً غير منقوص، واسألوا إخوانكم الموظفين والترقيات التي كانوا ينتظرونها لسنوات طويلة ووصلت إلى حساباتهم، واسألوا كل هذا كيف أن هاذ 50 مليار

للضمان الاجتماعي من استرجاع مبلغ مساهماتهم مرسلة أو استكمال عدد الأيام اللازمة للاستفادة من معاش التقاعد. وهذا الشيء غيستفدوا منه الناس من بداية سنة 2000، كاع اللي خرج من سنة 2000 وباقي باغي يخلص هو الحقوق اللي عليه باش يستافد من التقاعد وما كانش مسموح له، اليوم مسموح له، أو يسترجع النصيب اللي ساهم به هو مرسل، بمعنى كيزيدوا له كل عام ذاك الشيء اللي يكون ك... يمكنه أن يفعل ذلك.

كما تقرر توسيع سلة علاجات التأمين الصحي الإجباري بالنسبة للمؤمنين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتشمل علاجات الأسنان، وذلك ابتداء من فاتح يناير 2015. وقد تبدو هذه الإجراءات بسيطة، ولكنها بالنسبة للذين لا يملكون ثمن الذهاب عند الأطباء ديال الأسنان المحترمين، هذا شيء مهم جدا حين يذهبون إلى أماكن أخرى ويقع لهم ما يقع له.

كما عملت الحكومة على إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، حتى هذا كان حتى هو واقف والنزاع فيه، وذلك بمضاعفة المساهمة المالية المحددة لانطلاق هذا المشروع، والتي التزمت بها في إطار الحوار الاجتماعي من 250 مليون درهم -يعني الدولة- إلى 500 مليون درهم.

وسعيا إلى النهوض بالتشغيل وتعزيز برامج محاربة البطالة، فقد قامت الحكومة بمجهود استثنائي في التشغيل العمومي من خلال إحداث ما يزيد على 68.000 منصب شغل برسم السنوات المالية 2012-2013-2014 رغم الظروف الصعبة، كما واصلت الحكومة دعم برامج التشغيل القائمة، حيث من المتوقع سنة 2014 في إطار إعاش التشغيل إدماج 55.000 مستفيدا من برنامج "إدماج"، و 18.000 مستفيدا من برنامج "تأهيل"، وموأكبة 1500 حاملا لمشروع في إطار التشغيل الذاتي. وتم إحداث نظام ضريبي تحفيزي لدعم التشغيل الذاتي، كما تم إطلاق برنامج "تأطير" لفائدة 10.000 مجاز، بغلاف مالي ناهز 160 مليون درهم، قصد الحصول على إجازة مهنية جديدة في مهن التدريس الذي سيتيح للمستفيدين منه الفرصة للعمل في القطاع الخاص، يعني المدارس الخاصة، أو اجتياز مباريات ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. وما يمكن أن أعلنه لكم أن هذه الحكومة قررت أن تكون الشباب المغربي، ولن تتخوف من أن يأتوا ليطالبوها بالوظيفة العمومية، باعتبار أن التكوين هو الطريق الحقيقي لمواجهة البطالة وليس التوظيف في مسالك الوظيفة العمومية.

وفي إطار تعزيز الهوية الوطنية وصيانة تلاحم وتنوع مكوناتها، حرصت الحكومة على تعزيز حضور اللغة الأمازيغية بقنوات الإعلام السمعي البصري العمومي، من خلال دفاتر التحملات الجديدة، وتشجيع الإنتاج والإبداع الأمازيغيين والمبدعين الأمازيغيين.

وفي إطار اعتماد سياسات ثقافية وإعلامية وفنية تعزز الهوية المغربية، عملت الحكومة على دعم مجموعة من التظاهرات الثقافية والفنية المنظمة من طرف جمعيات المجتمع المدني، إلى جانب رصد مبلغ 40 مليون درهم عوض

نسبة هذه المنحة التي تعطى للتلاميذ في الابتدائي؛

- الزيادة في قيمة وعدد المنح التي لم تتم مراجعتها، وهادي بدون طلب أي أحد، لا نقابة ولا طلبة ولا غيرهم، منذ أزيد من ثلاثة عقود، أكثر من 30 عام، حيث تم الرفع من عدد الطلبة الممنوحين بنسبة 66% بين الموسمين الجامعيين 2010-2011 و 2013-2014، ليقف عدد المستفيدين برسم الموسم الجامعي الحالي 230 ألف طالب، مقابل 150 ألف طالب في الموسم الجامعي 2010-2011. كما ارتفعت الميزانية المرصودة للمنح الجامعية من 528 مليون درهم في الموسم الجامعي 2010-2011 إلى مليار و280 مليون درهم برسم الموسم الجامعي الحالي. وليس من الممكن تعميم المنحة على كافة الطلبة، ولكن سوف نعمل على توسيع عدد الذين تصل إليهم المنح وعلى الرفع من هذه المنح.

وسعيا إلى ضمان استفادة المواطنين من الخدمات والتغطية الاجتماعية، أنشأت الحكومة في سنة 2012 صندوق دعم التماسك الاجتماعي بغلاف مالي يناهز 2,5 مليار درهم و3,5 مليار درهم في سنة 2013، ويهدف هذا الصندوق إلى تمويل العمليات الاجتماعية المتعلقة بنظام المساعدة الطبية (RAMED³) وبرنامج "تيسير" الذي تقدم الكلام عنه، واستهداف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم المباشر للأرامل في وضعية هشاشة في غضون السنة الحالية، إن شاء الله، فضلا عن النساء اللواتي لا يجدن سبيلا لاستخلاص نفقة المطلقات.

وفي هذا الإطار، شرعت الحكومة في تعميم نظام المساعدة الطبية (RAMED)، إذ بلغ عدد المؤهلين للاستفادة من نظام المساعدة الطبية حوالي 7 ملايين مستفيدا، أي ما يفوق 82% من الفئة المستهدفة، والتي تقدر بـ 8,5 مليون نسمة، وهذا نحن لم نعمل فيه إلا شيء واحد، وبمبادرة من جلالة الملك، وهو إتمام البرنامج الذي سبقته الحكومات السابقة، راه احنا ما نتلقاوا حتى شي حرج باش نعرفو للحكومات السابقة بما فعلت، هندي، الحمد لله، دولة تتابع حكوماتها، كل واحدة تقوم بدورها.

كما عملت الحكومة على مضاعفة ميزانية اقتناء الأدوية الموجهة للمستشفيات. طبعا ملي كيمشي الإنسان للمستشفى ما تيلقاش الخدمات المثالية، ولكن لابد من ملاحظة هذه الجهود الجبارة، والتي انتقلت من 675 مليون درهم سنة 2011 إلى 1,6 مليار درهم سنة 2012، ثم إلى 2,4 مليار درهم سنة 2013، ونحن الآن على ورش إعادة النظر في الحكامة التي سوف تسير هذه البرامج، لأنه هذا واحد التطور كبير من 675 مليون درهم في 2011 لـ 1,6 مليار درهم في 2012 و2,4 مليار درهم سنة 2013 والمستقبل مازال أمامنا.

وفي إطار دعمها لآليات التغطية الاجتماعية، عملت الحكومة على تمكين الأجراء الذين لم يستوفوا شرط 3240 يوم انخراط في الصندوق الوطني

³ Régime d'Assistance Médicale

- إخراج المغرب من طرف مجموعة العمل المالي الدولي من القائمة الرمادية للدول غير المحترمة للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتبييضها. وخصمكم تعرفوا بلي هذي قضية كبيرة حتى هي، واش تبتعيوها ولا ما تبتعيوهاش؟ وغتقول لكم بأن هذي جاتني فيها رسالة من جلالة الملك، لأنه المغرب كان في المرتبة الرمادية، وكان ممكن ينزل للمرتبة السوداء، ولو نزل - لا قدر الله - لولات الوضعية المالية ديالنا الخارجية صعبة جدا، ولكننا اجتهدنا وخرجنا من هذا نهائيا، وهذيك المنظمة عقدت المؤتمر ديالها اللي جا من بعد في المغرب، ونوهت بالعمل ديال المغرب؛

- ارتفاع التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية خلال سنة 2013 إلى 40 مليار درهم، مقابل 32 مليار درهم في سنة 2012 و20,8 مليار درهم سنة 2011؛

- لحفاظ على حجم تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج، حيث بلغت سنة 2013 ما مجموعه 58,3 مليار درهم، والناس ما غاديش يجيو ولا يصفطوا الفلوس غير هكذا لولا ثقتهم في بلدهم.. وشبه استقرارها خلال السنوات الأخيرة بالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرفها دول الإقامة؛

- تجاوز، ولأول مرة، عتبة 10 ملايين سائح سنة 2013؛

- تحسن رتبة المغرب في مؤشر النجاعة اللوجيستكية، حيث احتل سنة 2012، حسب تقرير البنك الدولي، الرتبة 50 عالميا، بعدما كان يحتل الرتبة 94 سنة 2007، وتقدم بذلك بـ 44 مرتبة في ظرف 5 سنوات؛

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كانت تلکم أبرز معالم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وهي حصيلة إيجابية ومشرفة، بالنظر لدقة وصعوبة الظرفية الدولية والإقليمية والوطنية التي تقلدت فيها الحكومة مسؤولية تدبير الشأن العام، مع ما يعني ذلك من محدودية الإمكانيات وضيق هامش التصرف. وهي حصيلة مشرفة، بالنظر إلى طبيعة هذه المرحلة الانتقالية، المتسمة أساسا بتنزيل الدستور الجديد. راه ماشي اللي كيشغل في إطار دستور تدرّبوا عليه الناس المجال اللي كيشغل في إطار دستور جديد وعناوين جديدة وحكومة جديدة، إلى آخره.

وبهذه المناسبة، أود أن أנוّه بروح المسؤولية العالية التي أبان عنها الفريق الحكومي والأغلبية البرلمانية وكذا بالتعاون والانسجام الذين طبعا عملها. وأريد أن اشهد هنا أنه لا الحكومة الأولى ولا الحكومة الثانية عاشتا في انسجام تام من تشكيل الحكومة الأولى إلى آخر يوم. وبالنسبة للحكومة التي هي اليوم في الشأن العام، والحمد لله، إلى الآن، ونرجو أن يدوم هذا الانسجام.

وهي حصيلة مطمئنة ترسخ صدقية التزام الحكومة بتنفيذ ما تعهدت به، وتساهم في استعادة ثقة المواطنين والمواطنات في العمل السياسي واهتمامهم

مبلغ لم يكن يتعدى في السابق 11,5 مليون درهم لدعم المشاريع الثقافية والفنية وفق دفاتر تحملات دقيقة. وتم لأول مرة، برسم سنة 2014، تخصيص مبلغ 179 مليون درهم لصيانة وتأهيل وتثمين التراث الثقافي المادي واللامادي، بمساهمة من الدولة تقدر بـ 50 مليون درهم.

وفيما يتعلق بتقوية الأداء العمومي لخدمة المغاربة المقيمين في الخارج، تجلت أهم المنجزات في تمكين الجالية المقيمة بالخارج، خاصة الجالية المتواجدة خارج أوروبا، من الانخراط في نظام للتقاعد بالمغرب وتوفير تغطية تتلاءم ومتطلباتهم بشراكة مع صندوق الإيداع والتدبير. كما تجلت هذه المنجزات في توزيع ألف منحة جامعية للطلبة المعوزين المنحدرين من أسر مغربية مقيمة بالخارج بتعاون مع وزارة التعليم العالي، وتخصيص الدعم لـ 53 قنصلية و10 سفارات، بغية إبرام عقود سنوية لتوسيع نظام المساعدة القانونية والقضائية لفائدة الجالية المغربية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن الخلاصة العامة لهذه الإصلاحات والإجراءات تتجلى في حفاظ بلادنا على جاذبيتها وتنافسيتها في محيط مضطرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقدرتها على استثمار الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي والإصلاحات الجارية، وهو ما تجلّى بالخصوص في:

- انتخاب بلادنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان الأممي، بتصويت 163 دولة؛

- حفاظ بلادنا على تنقيط مؤسسات التصنيف الائتماني السيادي في درجة الاستثمار ورفعها من آفاق سلبية في السابق إلى مستقرة حاليا، وهاذ المعلومة وحدها كافية وتفيد ما تفيد من أهمية فيما يخص حصيلة هذه الحكومة، هذي واحد الشهادة كبيرة من مؤسسات تحفض وترفع؛

- الحفاظ على الخط الائتماني الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي. هذي 6,4 مليار دولار اخذناها كمكينة نستغلوها في الوقت الذي نحتاجه من صندوق النقد الدولي بشروط، ولكننا لم نستعملها، وكل عام كنا كنخضعو للتقييم ديالهم، ولأن تقييمهم إيجابي فقد قبلوا أن يجددوا لنا هذا الخط الائتماني، وهاذ المرة طلبنا 4 ملايين دولار فقط، ماشي غنستعملوها ولكن غنخليوها احتياط، وما إعطاهم لنا لهذا الخط الائتماني مرة أخرى إلا ثقتهم في بلدنا وفي سياسته وفي حكومته؛

- كسب 10 نقط في مؤشر مناخ الأعمال الذي يصدره البنك الدولي، برتبة 87 من أصل 189 دولة (Doing Business)؛

- ترشيح بلادنا لبرنامج ثان في إطار برنامج تحدي الألفية الأمريكي. هذا الناس ربما يكونوا ما يعرفوهش، هذا برنامج اللي الدولة ديال أمريكا عملاتو على المغرب من 2007، واللي شافت كيفاش المغرب قام بالأداء ديالو بين 2007 و2012 واللي سمح الأداء الجاد ديال المغرب، خصوصا في السنوات الأخيرة - وأقولها بكل صراحة - فإن المغرب أعيد ترشيحه للفوز بالمرحلة الثانية، وكل هذا يعكس ثقة الأجانب فينا؛

وارساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية واللامركز والعناية بالمغاربة المقيمين بالخارج وتفعيل التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بسياسة الهجرة، وإن تحت كل كلمة، معشر الإخوة الكرام والأخوات الكريمات، التزام ومعاني عظيمة ستجدونها في النسخة التي ستوزع عليكم وتتأملون فيها ما استطعتم؛

- المحور الثاني: الأوراش الاقتصادية الرامية إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة وخلق ظروف الإقلاع الاقتصادي.

وفي هذا المحور، ستواصل الحكومة جهودها في تقوية الاقتصاد الوطني لتعزيز دور بلادنا كقطب جهوي للاستثمار، ما يقاش الكلام اليوم على المغرب على دولة عندها أزمة اقتصادية، اليوم المغرب كيتكلموا عليه الناس في العالم كوجهة إقليمية من خلالها يتوجهون إلى دول أخرى كثيرة، وأظن أنكم تتابعون الأخبار، وتلاحظون هذا في المحافل التي يجمع فيها المغرب مع الصين ومع دول أخرى وإفريقيا وغيرها.. كقطب جهوي للاستثمار والإنتاج والمبادلات، باستثمار شبكة اتفاقيات التبادل الحر التي تتوفر عليها بلادنا والعلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية والمالية التي تربطنا بمحيطنا العربي والدول الإفريقية، وخاصة إبراز البعد الإفريقي لبلادنا واستثمار العلاقات التاريخية المتجددة والمتجدرة مع إفريقيا جنوب الصحراء ودول غرب إفريقيا لتطوير شركات تنمية فاعلة، وذلك في إطار ميثاق يبنني على خمس مداخل أساسية متكاملة، وهي:

- الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية، واطمئنا ما غنبقاوش نلعبو في هاذ الشي، ابديناو وغمشيو فيه إلى النهاية، إن شاء الله الرحمن الرحيم. أموالنا نحن نختارها لأموار جادة، وهذه الأمور الجادة.. وفي نفس الوقت أريد أن نستهدف الآن الأشخاص الأكثر هشاشة، والباقي كل واحد يتحمل قرار مصاريفه؛

- تسريع وتيرة إنجاز المخططات القطاعية ومتابعة تنفيذها وتوفير شروط التكامل والاتقائية بينها. ولابد أن أشير أن النجاحات التي يحققها المغرب وخصوصا في المجال الفلاحي، والحمد لله، وكلكم ترون الوفرة الموجودة في السوق في كافة المجالات والقدرة على التصدير للخضراوات وغيرها، وإن شاء الله الرحمن الرحيم، إذا أراد الله فسوف نصل إلى الاستغناء في كثير من المجالات التي نستورد فيها بعض المواد التي نستهلكها؛

- تسريع الإصلاحات القانونية والمؤسسية المرتبطة بمناخ الأعمال. طبعاً الإدارة ما كتجاوبش دائماً بالسهولة المطلوبة، ولكن نحن سائرون، إن شاء الله الرحمن الرحيم؛

- تعزيز تنافسية المقاول المغربية وتموقع بلادنا على الصعيد العالمي، وخاصة مع إفريقيا. المقاول اللي باغية تخدم، المقاول اللي باغية تخدم، المقاول اللي باغية تصدّر، المقاول اللي كتدير (La plus-value) مرحباً بها، والدولة غنتعاونها؛

بالشأن العام - ما اعرفتش اعلاش كانت فترات أخرى، ولكن، الحمد لله، لا شك أن المواطنين اليوم يتابعون هذه الحكومة ويتابعون النقاش والبرلمان بحماس أكبر بكثير من السابق - وفي إرساء علاقة قائمة على الوضوح والصرحة مع الفاعلين الاقتصاديين بهدف تشجيع المقاول الوطنية وتحسين مناخ الأعمال.

كما أنها مطمئنة لكونها رسمت ثقة شركائنا ومختلف المؤسسات الدولية في استقرار المغرب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي صلابة مقوماته وأسسها الاقتصادية والمالية وفي مصداقية مساره الإصلاحية. وكنظن هاذ الشي كلكم كتعرفوه، وعلى كل حال على مستوى رئاسة الحكومة، الشهادات من الذين يزوروننا أو الذين نزورهم في بلادهم أو الذين نلتقي بهم في المنتديات لا تتوقف، لا تتوقف، بل إن المغرب أصبح اليوم يطلب منه الاستفادة من مكانته في إفريقيا وفي دول أخرى ومرافقته لهم في كثير من المجالات، والمستقبل ما زال يعد بالخير الكثير، إن شاء الله الرحمن الرحيم.

إن هذه الحصيلة، التي تشرفت باستعراضها أمامكم، تعتبر كذلك مطمئنة بالنظر إلى الآفاق الواعدة التي فتحتها بالنسبة لبلادنا. وفي هذا السياق، تمثل سنة 2014 محطة مفصلية في عمل الحكومة على مختلف المستويات، مما توجب معه ضبط أولويات عمل الحكومة للمرحلة المقبلة، وتعبئة الإمكانيات المتاحة لضمان حسن تنفيذها. وينطلق تحديد هذه الأولويات من ثلاث معطيات أساسية:

- أولاً، تقييم الأداء خلال السنتين الماضيتين من الولاية الحكومية والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتغيرات الإقليمية والدولية؛

- ثانياً، تشكيل أغلبية جديدة واستيعاب المقترحات البرنامجية لحزب التجمع الوطني للأحرار؛

- ثالثاً، ضرورة إعطاء نفس جديد لعمل الحكومة وتسريع وتيرة الإنجاز والتجاوب مع انتظارات المواطنين والمقاول.

ولهذه الغاية، تعزّم الحكومة التركيز على أوراش وإصلاحات ذات أولوية حسب المحاور الأربع التالية:

- المحور الأول: الأوراش السياسية الهادفة إلى صيانة السيادة والوحدة الوطنية والتربية وإلى تعزيز البناء الديمقراطي ومواصلة تنزيل مقتضيات الدستور وترسيخ القانون والحريات والحكمة الجيدة. وفي هذا الإطار، سيظل الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية والتربية من أهم أولويات عمل الحكومة، بالإضافة إلى الرفع من وتيرة تنزيل مقتضيات الدستور.

كما ستواصل الحكومة تنزيل ميثاق إصلاح منظومة العدالة ودعم وترسيخ الحقوق والحريات وتوفير آليات السعي نحو تحقيق المناصفة ومشاركة المجتمع المدني في الشأن العام.

كما ستواصل الحكومة سعيها لترسيخ الحكامة الجيدة من خلال إرساء قواعد الشفافية وسيادة القانون والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة

2- إصلاح النظام الجبائي؛

3- تنزيل إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية؛

4- مواصلة إصلاح نظام المقاصة في إطار مقارنة تدريجية توازي بين تحقيق التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية والحفاظ على التوازنات الاجتماعية واستهداف الفئات الهشة؛

5- إصلاح منظومة التقاعد بما يحفظ توازنها المالي واستدامتها وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة التقاعد وتحسين حكامتها تديرها. وإن شاء الله الرحمن الرحيم، هذا الورش سننتهي منه في هذه السنة، إن شاء الله.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

إن الآثار التي تحققت بفضل سلسلة الإجراءات المذكورة، محطة على طريق الاستجابة للانتظارات الشعبية المشروعة للمواطن المغربي، وفق مسار الإصلاح في إطار الاستقرار، كما تمثل المستوى المتقدم للتفاعل الشعبي مع الإصلاحات بل والتفهم المعبر للتحديات والإكراهات، الله يجازيهم بخير، الله يجازيهم بخير.

ولذلك، فإن الحكومة عازمة على مواصلة استكمال البناء المؤسساتي لبلادنا والتنزيل الديمقراطي والتشاركي لمقتضيات الدستور، في إطار منطق التعاون بين المؤسسات وليس التنزاع فيما بينها، "وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ"، وإنجاح الإصلاحات الهيكلية وتحسين المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، من خلال تكثيف الجهود بمزيد من الطموح واليقظة والتفاعل الإيجابي والسريع مع تطورات الظرفية الدولية وتوفير شروط الاستفادة من الفرص التي يتيحها اقتصادنا الوطني وعمقنا الإفريقي ومحيطنا العربي، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، ووضعنا المتقدم مع الاتحاد الأوروبي وعلاقتنا المتميزة مع دوله وشراكتنا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الاتفاقيات المبرمة مع باقي شركائنا.

ولابد من التأكيد على أن نجاح هذه الأوراش والإصلاحات ليس من مسؤولية الحكومة وحدها، بل هو مجهود جماعي يقتضي إرادة جماعية للإصلاح، ويعتمد على التعبئة والانخراط الإيجابي للمؤسسات وللفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني وعموم المواطنين، كما يتطلب من الجميع جعل المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار والحفاظ على جو الثقة وتغليب منطق التعاون، بدل الصراع - أقول وأؤكد - وتغليب منطق التعاون بدل الصراع، واعتماد منهجية التشاور والحوار، وجعل الحفاظ على استقرار وجاذبية وتنافسية بلادنا هو الهدف الأساسي الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

وأعتم هذه المناسبة للتنبؤ بروح المسؤولية العالية التي أبان عنها الفريق الحكومي في حالته الأولى والثانية، وكذا بالتعاون والانسجام الذين طبعوا عمله، وكذا للتنبؤ وتقديم الشكر للأغلبية البرلمانية على تعبئتها

- تعزيز التدبير المستدام للبيئة والموارد الطبيعية، وهادي راه ماشي حاجات حبيت ودزت عليها، راه هي مهمة كذلك، سواء تعلق الأمر بالماء أو تعلق الأمر بغيره، كل ما يتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية لابد أن نعيد النظر في طريقة التعامل معه؛

- مواصلة تقوية آليات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ولابد أن نعطي للقطاع الخاص دورا أكبر في كافة المجالات، مفروض أن لا تتكفل الدولة إلا بما يعجز عنه القطاع الخاص، أما كل ما يستطيع أن يقوم به القطاع الخاص يجب أن تفوته الدولة للقطاع الخاص، القطاع الخاص راه دياولنا.

- المحور الثالث: الأوراش الاجتماعية والثقافية الهادفة إلى دعم التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وتدعيم التنوع الثقافي.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة على بلورة سياسة اجتماعية متكاملة ومندمجة ومتناسقة وفاعلة، وفق مقارنة تشاورية واسعة، من خلال حوار وطني حول واقع وآفاق السياسات الاجتماعية لبلادنا بما يمكن من الاستفادة أوسع للفئات الاجتماعية من ثمار التنمية، ويساهم في القضاء على الفقر والهشاشة والتمييز. وستواصل الحكومة في هذا الصدد الأوراش التالية:

- إطلاق إستراتيجية وطنية للتشغيل؛

- الرفع من جودة التعليم وتعميمه؛

- تدعيم التنوع الثقافي ببلادنا والإسراع في إخراج القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وفق مقارنة تشاركية واسعة، باعتبار الأمازيغية رصيда مشتركا لجميع المغاربة؛

- مواصلة تعميم وتحسين الخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية؛

- تعزيز الحوار الاجتماعي وفق منظور توافقي يوازن بين مصالح الأجراء والمؤسسات الإنتاجية على حد سواء؛

- مراجعة سياسة إعداد التراب الوطني وتحسين شروط الحصول على السكن اللائق؛

- إعطاء دفعة قوية لتنمية فك العزلة عن العالم القروي والمناطق الجبلية والمناطق النائية بوضع مخطط شامل ومتكامل لتنمية المناطق القروية والجبلية؛

- تسهيل الولوج إلى الخدمات العمومية.

- رابعا: الأوراش الهادفة إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الكبرى.

بالإضافة إلى الأوراش الكبرى الواردة في المحاور السابقة، تلتزم الحكومة بمواصلة تنزيل الأوراش الإصلاحية التالية:

1- رفع الوتيرة في تنزيل مقتضيات الدستور؛

العمومية لانخراطهم المسؤول والفاعل في تنزيل السياسات العمومية، ولما يبذلونه من جهد وعطاء في توفير الخدمة العمومية للمواطنين ولسهرهم على إنجاز أورشاح الإصلاح والبناء والتنمية التي تنجزها بلادنا.

كما أتقدم بالشكر الوفير لعموم المواطنين والمواطنات على تعبئتهم المتواصلة لإنجاح مسار الإصلاح في إطار الاستقرار الذي تنهجه بلادنا، وعلى تفهمهم وتفاعلهم مع الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تنجزها الحكومة، مما من شأنه أن يساهم في تعزيز جاذبية نموذجنا التنموي وتحرير طاقاته وآفاقه نحو مزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنتجة للثروة ولفرص الشغل وإدماج الفئات والمجالات الهشة، كل ذلك تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيدات والسادة البرلمانيين.

شكرا للسيدات والسادة الوزراء.

رفعت الجلسة.

المتواصلة حول أورشاح الإصلاح والدعم القوي والمسؤول الذي ما فتئت تقدمه للحكومة، ولشكر المعارضة على مساهماتها واقتراحاتها وانتقاداتها البناءة.

واسمحوا لي في الختام أن أتقدم بهذه المناسبة بتحية تقدير وإكبار لجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، على العناية المولوية التي يوليا للقوات المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، لدورهم الحيوي في حفظ أمن وسلامة وطمأنينة المواطنين.

ودعوني أخص، أيها الإخوة، في هذه الفقرة وأحبي عاليا روح المهنية العالية والتفاني والتضحية التي ما فتئ رجال ونساء الأجهزة الأمنية يبرهنون عليها في مزاولتهم لمهامهم النبيلة في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية وصيانة الأمن والاستقرار وعلى تعبئتهم ويقظتهم المستمرة للكشف المبكر والتصدي للتهديدات الإرهابية ومكافحة الظواهر الإجرامية التي تهدد استقرار الوطن وأمن المواطنين وحماية الممتلكات.

كما أود إذا كان المغرب اليوم الحمد لله ينعم بالاستقرار بكل هذا الإشعاع، فلأن هناك رجال ونساء يشتغلون في الظلام واستطاعوا توقيف الكثير من المصائب - لا قدر الله - التي كادت أن تحل بالوطن.

كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لأطر ومسؤولي الإدارات والمؤسسات